

Distr.: General  
26 April 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



## مجلس التجارة والتنمية

### لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة

الدورة السادسة عشرة

جنيف، ٥-٧ تموز/يوليه ٢٠١٧

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

برنامج العمل، بما في ذلك بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن

قوانين وسياسات المنافسة

## بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة

### مذكرة من أمانة الأونكتاد

#### موجز تنفيذي

يقدم الأونكتاد إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خدمات في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة وذلك وفقاً للطلبات الواردة والموارد المتاحة. وتشمل الأنشطة المضطلع بها تقديم المساعدة على الصعيدين الوطني والإقليمي فيما يتعلق بصياغة قوانين المنافسة ومبادئ التطبيق التوجيهية فضلاً عن بناء القدرات المؤسسية اللازمة لتحسين تنفيذ قوانين المنافسة. وبالإضافة إلى ذلك، تشمل الأنشطة الدعوة إلى المنافسة من أجل خلق ثقافة منافسة وتحسين رفاه المستهلك. وهذه الوثيقة هي تقرير مرحلي عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وهي تتضمن أيضاً معلومات مقدمة من دول أعضاء ومنظمات دولية بشأن أنشطة التعاون التقني المقدم أو المتلقى، ثنائياً أو إقليمياً، في مجال قوانين وسياسات المنافسة.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-06701(A)



\* 1 7 0 6 7 0 1 \*

## مقدمة

- ١- تدعو مجموعة مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، وهي المجموعة التي اعتمدها الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٣٥ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠<sup>(١)</sup>، في الفقرتين ٦ و ٧ من الفرع "او" من ذلك القرار، الأونكتاد والدول الأعضاء فيه إلى تقديم المساعدة التقنية وبرامج الخدمات الاستشارية والتدريبية بشأن الممارسات التجارية التقييدية، وبخاصة إلى البلدان النامية.
- ٢- وتبعاً لذلك، يتضمن هذا التقرير معلومات عن أنشطة بناء القدرات والتعاون التقني التي اضطلعت بها أمانة الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة منذ عام ٢٠١٦، فضلاً عن المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية بشأن أنشطة التعاون التقني في مجال قوانين وسياسات المنافسة<sup>(٢)</sup>. ويتناول التقرير في البداية إطار تقديم خدمات بناء القدرات في مجال قوانين وسياسات المنافسة في العالم النامي، ثم يركز على خدمات بناء القدرات المقدمة من الأونكتاد وغيره من المنظمات الدولية والدول الأعضاء على المستويين الوطني والإقليمي منذ عام ٢٠١٦. وفي الختام، يلخص التقرير بعض الدروس المستفادة من تنفيذ بعض أنشطة بناء القدرات في الآونة الأخيرة.

## أولاً- إطار بناء القدرات والمساعدة التقنية

### ألف- ولاية الأونكتاد في مجال قوانين وسياسات المنافسة

- ٣- الأونكتاد هو مركز تنسيق جميع الأعمال المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وهي أنشطة تشكل بدورها جزءاً من عمل الأمم المتحدة في مجال التجارة والتنمية. ويتمثل أساس عمل الأونكتاد في قبول الرأي الذي يعتبر أن القواعد الأساسية لقانون المنافسة، وهي قواعد اعتمدها البلدان النامية ونفذتها منذ أمد بعيد، ينبغي أن تنطبق على أسواق البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ومن ثم فإن ذلك الفرع من التقرير الذي يتناول أهداف مجموعة مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية يؤكد أن مصالح البلدان النامية بصفة خاصة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند إنهاء الممارسات المانعة للمنافسة التي يمكن أن تضر بالتجارة والتنمية على المستوى الدولي. وعلاوةً على ذلك، يعتبر هذا الفرع من التقرير أن مجموعة مبادئ الأمم المتحدة وقواعدها تمثل إسهاماً دولياً في عملية أوسع لتشجيع اعتماد وتعزيز القوانين والسياسات في هذا المجال على الصعيدين الوطني والإقليمي.

- ٤- وقد دعا مؤتمر الأمم المتحدة السادس المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، في القرار الذي صدر عنه، إلى "توفير المساعدة التقنية لبناء القدرة في مجال قوانين

(١) A/C.2/35/6.

(٢) ردت الدول الأعضاء والمنظمات التالية على استبيان بشأن أنشطة بناء القدرات: الأرجنتين، ألمانيا، إيطاليا، بيرو، سوازيلند، كوستاريكا، اليابان، الاتحاد الأوروبي، السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

وسياسات المنافسة وذلك عن طريق ... (هـ) إعداد وتنفيذ مشاريع على الصعيد الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية للتعاون التقني والتدريب في مجال قوانين وسياسات المنافسة تضع في اعتبارها بصفة خاصة البلدان أو المناطق دون الإقليمية التي لم تتلقَ هذه المساعدة حتى الآن، لا سيما في مجال صياغة القوانين وتدريب الموظفين والقدرة على الإنفاذ" و" (و) تعبئة الموارد وتوسيع نطاق البحث عن مانحين محتملين للتعاون التقني الذي يضطلع به الأونكتاد في هذا المجال"<sup>(٣)</sup>.

٥- وبالإضافة إلى ذلك، طلب مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، في الفقرة الفرعية ١١ (أ) من قراره<sup>(٤)</sup>، إلى الأونكتاد، لدى تنفيذ استراتيجيته العالمية الجديدة بشأن بناء القدرات والمساعدة التقنية "أن يستعرض، بالتشاور مع المنظمات ذات الصلة ومقدمي المساعدة التقنية، أنشطة التعاون التقني، لتجنب الازدواجية وتشجيع الجهات المقدمة والمتلقية للتعاون التقني على الاعتراف بنتائج الأعمال الموضوعية التي يضطلع بها الأونكتاد". وقد أُعيد تأكيد ذلك في الفقرة ٦٩ والفقرة الفرعية ٧٦ (خ) من مافيكيانو نيروبي (انظر الإطار أدناه).

### الولاية المتعلقة بسياسات المنافسة وحماية المستهلك الواردة في مافيكيانو نيروبي

تنص الفقرة ٦٩ على ما يلي:

من المهم أيضاً وجود قوانين وسياسات وطنية منصفة وسليمة وقوية بشأن المنافسة وحماية المستهلك. وينسحب ذلك أيضاً على التعاون الدولي وتبادل المعلومات وبناء القدرات في جميع هذه المجالات، وخاصة في ضوء توسع الأسواق العالمية، والدور المتزايد للشركات عبر الوطنية، وضرورة تحسين الشفافية والمساءلة، وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور التجارة الإلكترونية.

وتنص الفقرة ٧٦ (خ) على أنه ينبغي للأونكتاد:

(خ) مواصلة مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على صياغة وتنفيذ سياسات وقوانين بشأن المنافسة وحماية المستهلك، بسبل منها إجراء استعراضات النظراء الطوعية وتقييم أفضل الممارسات، وكذلك تيسير التعاون الدولي بين وكالات المنافسة وحماية المستهلك، بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ذات صلة، مع مراعاة مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المنقحة لحماية المستهلك.

المصدر: TD/519/Add.2.

٦- وفي وقت لاحق، طلبت الدول الأعضاء إلى أمانة الأونكتاد، في الفقرة ٩ من الاستنتاجات المتفق عليها في الدورة السنوية الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة (١٩-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦؛ انظر TD/B/C.I/CLP/40،

(٣) TD/RBP/CONF.7/11.

(٤) انظر TD/RBP/CONF.8/11، الفصل الأول، اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، المعقود في جنيف في الفترة ٦-١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

الفصل الأول)، أن تعدّ استعراضاً محدثاً لأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية آخذة في اعتبارها المعلومات التي ترد من الدول الأعضاء وذلك لعرضه على فريق الخبراء الحكومي الدولي كي ينظر فيه خلال دورته السادسة عشرة.

## باء- الاستراتيجية العالمية بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك

٧- اعتمدت استراتيجية الأونكتاد العالمية الجديدة بشأن سياسات المنافسة وحماية المستهلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة السابع المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية الذي عُقد في تموز/يوليه ٢٠١٥. وقد انبثقت هذه الاستراتيجية عن الخبرة التي اكتسبها الأونكتاد من خلال تنفيذ الأنشطة التي اضطلع بها في مجال بناء القدرات في العالم النامي<sup>(٥)</sup>. ولضمان زيادة مشاركة البلدان والتزامها بالتعاون مع الأونكتاد، يجري التخطيط لجميع الأنشطة وتنفيذها بمشاركة وكالات البلدان المعنية بالمنافسة وحماية المستهلك وغيرها من الشبكات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيثما كان ذلك مناسباً. وتتركز الاستراتيجية العالمية الجديدة على المجالات التالية:

- (أ) المساعدة التقنية في مجال سياسات ولوائح المنافسة وحماية المستهلك؛
- (ب) تهيئة بيئة تمكينية للقطاع الخاص؛
- (ج) حيادية المنافسة؛
- (د) التركيز الإقليمي الموسّع؛
- (هـ) المتابعة وتقييم أثر الأنشطة.

٨- وتسعى سياسات المنافسة وحماية المستهلك لتعزيز تهيئة أوضاع اقتصادية مستقرة، وتعزيز القدرة التنافسية، ودعم تنوع التجارة، وتعبئة الاستثمار المحلي والأجنبي، وتحسين البنية التحتية الأساسية. وتشدد هذه السياسات بصفة خاصة على النهوض بالقطاع الخاص بوصفه أداة لتعزيز النمو والحد من الفقر. وتشكل هذه الأنشطة جزءاً من الإطار العام للمساعدة التقنية المقدمة من الأونكتاد التي ما فتئت تُبنى، منذ عام ٢٠٠٧، على أساس دمج المشاريع وتجميع المواضيع في مجموعات<sup>(٦)</sup>. وتشمل المجموعة المواضيعية لسياسة المنافسة وحماية المستهلك تدعيم القدرات المؤسسية في مجال قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، وصياغة وإنفاذ قواعد المنافسة وحماية المستهلك، وتدعيم سياسات المنافسة وحماية المستهلك على الصعيدين الوطني والإقليمي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ.

## ثانياً- تقرير مرحلي عن الأنشطة المضطلع بها من قبل الأونكتاد في مجال بناء القدرات والتعاون التقني

٩- يقدم الأونكتاد، وفقاً لولاياته المذكورة أعلاه، المساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة للمساعدة على تنفيذ الأنشطة على المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية.

(٥) TD/RBP/CONF.8/7، المعنونة "بناء القدرات والمساعدة التقنية بشأن قوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك: استعراض ونظرة عامة. مذكرة من أمانة الأونكتاد".

(٦) انظر المقرر ٤٩٢ (د-٥٤) الصادر عن مجلس التجارة والتنمية، الفقرة ١٨ والفقرات الفرعية (أ) إلى (د) (TD/B/54/8).

١٠- فعلى المستوى الوطني، يقدم الأونكتاد المساعدة التقنية المتصلة بإعداد واعتماد واستعراض و/أو تنفيذ قوانين المنافسة الوطنية وما يتصل بها من تشريعات ويعمل أيضاً على بناء القدرة المؤسسية الوطنية على إنفاذ قوانين المنافسة إنفاذاً فعالاً. وبصفة خاصة، ينظم الأونكتاد مشاورات مع ممثلي الحكومات لاستعراض مشاريع قوانين المنافسة، كما ينظم دورات تدريبية مكثفة بشأن قوانين وسياسات المنافسة موجهة إلى مسؤولي السلطات المعنية بالمنافسة والهيئات العامة، والجهاز القضائي وغيره من الجهات المعنية للترويج لفوائد المنافسة والإسهام في نشر ثقافة المنافسة.

١١- وعلى المستوى الإقليمي، يقدم الأونكتاد المساعدة على صياغة وتنفيذ التشريعات الإقليمية المتعلقة بالمنافسة. وهو ينظم أيضاً عدداً من المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل التي تهدف إلى إتاحة التنسيق والتكامل على المستوى الإقليمي في تناول قضايا قوانين وسياسات المنافسة من قبل الحكومات وغيرها من الجهات المعنية مثل الجهاز القضائي، ولا سيما عن طريق بناء القدرات. ويمكن دعم هذه المبادرات من خلال إعداد دراسات وتقارير بشأن المجالات التي تهم الدول الأعضاء.

## ألف- الأنشطة على الصعيد القطري

١٢- قدّم الأونكتاد مساعدة تقنية تتصل باعتماد واستعراض و/أو تنفيذ السياسات والتشريعات الوطنية المتصلة بالمنافسة، وأسهم أيضاً في تحسين فهم القضايا التي ينطوي عليها هذا المجال، وبناء و/أو تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية من أجل إنفاذ قوانين المنافسة إنفاذاً فعالاً. وبالإضافة إلى ذلك، قدّم الأونكتاد المساعدة إلى الحكومات في تحديد الدور الذي تؤديه سياسة المنافسة في تعزيز التنمية، وآثارها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، فضلاً عن استراتيجيات التعاون في هذا المجال على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي.

١٣- وقدم الأونكتاد المساعدة إلى الدول الأعضاء التالية:

### ألبانيا

١٤- في أعقاب استعراض النظراء الطوعي بشأن قوانين وسياسات المنافسة في ألبانيا، وهو الاستعراض الذي جرى في إطار برنامج الأونكتاد الذي بات يشكل نشاطاً أساسياً في ما يضطلع به من عمل في مجال المنافسة<sup>(٧)</sup>، أدت التوصيات المقدمة بشأن كيفية زيادة فعالية تطبيق التشريعات إلى تمهيد الطريق أمام تصميم أنشطة بناء القدرة على الإنفاذ والترويج لسياسة المنافسة. وقد نظم الأونكتاد حلقة دراسية للبرلمانيين في مجال الدعوة لسياسات المنافسة، ونظّم دورات تدريبية للقضاة والمعنيين بتناول القضايا في ألبانيا من أجل الإسهام في تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء، مع العمل عن كثب مع السلطة المعنية بالمنافسة.

(٧) في عام ٢٠٠٥، كانت اللجنة الجamaيكية للتجارة المنصفة واللجنة الكينية المعنية بالاحتكارات والأسعار أول وكالتين تخضعان لعملية الاستعراض. ومنذ ذلك الحين، خضعت البلدان التالية لعمليات استعراض نظراء طوعي بشأن سياسات المنافسة: تونس (٢٠٠٦)؛ الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا (٢٠٠٧)؛ كوستاريكا (٢٠٠٨)؛ إندونيسيا (٢٠٠٩)؛ أرمينيا (٢٠١٠)؛ صربيا (٢٠١١)؛ منغوليا (٢٠١٢)؛ جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وزمبابوي (٢٠١٢)، في تقرير ثلاثي؛ نيكاراغوا (٢٠١٣)؛ باكستان (٢٠١٣)؛ أوكرانيا (٢٠١٣)؛ ناميبيا (٢٠١٤)؛ الفلبين (٢٠١٤)؛ سيشيل (٢٠١٤)؛ ألمانيا (٢٠١٥)؛ فيجي وبنابوا غينيا الجديدة (٢٠١٥)، في استعراض ثنائي؛ أوروغواي (٢٠١٦). ويعتزم الأونكتاد إجراء استعراض نظراء طوعي بشأن قوانين وسياسات المنافسة في الأرجنتين في عام ٢٠١٧.

## كمبوديا

١٥- سعياً للترويج لسياسة المنافسة والإسهام في زيادة الوعي فيما يتعلق بدور المنافسة والإسهام في نشر ثقافة المنافسة، نظم الأونكتاد حلقة عمل وطنية بشأن قوانين المنافسة والملكية الفكرية بالتعاون مع إدارة الملكية الفكرية التابعة لوزارة التجارة في كمبوديا، كما شارك الأونكتاد في حلقة العمل هذه التي كان الهدف من تنظيمها استعراض العلاقة بين حقوق الملكية الفكرية وقوانين المنافسة وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والتحديات الراهنة التي تواجهها كمبوديا. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تشاور ثنائي مع الوزارة المكلفة بصياغة قانون منافسة تعتمده كمبوديا في المستقبل، وشاركت في هذا التشاور اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة. وكان الهدف من الاجتماع دعم حكومة كمبوديا في إنجاز عملية صياغة مشروع قانون المنافسة بالاستناد إلى قانون المنافسة النموذجي الذي وضعته الأمم المتحدة وإلى التجربة اليابانية.

## كابو فيردي

١٦- في سياق "إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية"، قُدمت مساعدة تقنية إلى كابو فيردي (٢٠١٢-٢٠١٦)، حيث إن كابو فيردي هي أحد البلدان الثمانية التي شملتها المرحلة التجريبية الأولية لبرنامج المساعدة وتلقت دعماً من صندوق فعال في إطار مبادرة "توحيد أداء الأمم المتحدة". والهدف من البرنامج هو تحسين إطار السياسات الوطنية للنهوض بالتنمية الاقتصادية من خلال زيادة العمالة في قطاعات الاقتصاد الرئيسية في إطار توفير العمل اللائق. وبالنظر إلى هدف تحسين إطار السياسات الوطني لكابو فيردي، اقترح الأونكتاد سلسلة من التوصيات السياسية التي تتيح الأخذ بنهج متعدد القطاعات وتشمل التركيز على قوانين وسياسات المنافسة. وقد استندت هذه التوصيات السياسية إلى تقييم الوضع الحالي لإطار المنافسة في كابو فيردي وتناول إسهام سياسة المنافسة في تقوية النمو الاقتصادي والنهوض بالتنمية.

## إثيوبيا

١٧- تمّ التوقيع على مشروع لتعزيز القدرات على إنفاذ سياسة المنافسة وحماية المستهلك في إثيوبيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وبدأ تنفيذ المشروع في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وكان الغرض من المشروع تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) تحسين الإطار القانوني والمؤسسي وإرساء الأسس لزيادة فعالية إنفاذ قانون المنافسة من قبل السلطة المعنية بالممارسات التجارية وحماية المستهلك؛
- (ب) زيادة وعي مسؤولي الحكومة ومنظمي القطاعات وواضعي السياسات ومؤسسات الأعمال والمستهلكين فيما يتعلق بقضايا المنافسة وحماية المستهلك؛
- (ج) تعزيز قدرات الإنفاذ من قبل السلطة المعنية بالممارسات التجارية وحماية المستهلك.

ومنذ عام ٢٠١٥، استهلّ الأونكتاد صياغة عملية استعراض وضع سياسة المنافسة في إثيوبيا، وقدم المساعدة في صياغة المبادئ التوجيهية المتعلقة بإساءة استخدام مركز الهيمنة والمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الاندماج، التي أُجرت صيغتها النهائية في عام ٢٠١٦. وأعد الأونكتاد أيضاً مبادئ توجيهية بشأن تحليل الأسواق وتعريف السوق ذات الصلة، وقد أعقب وضع الصيغة الأولية لهذه المبادئ التوجيهية عقد حلقة عمل للتثبت من سلامة المشروع/التدريب عليه.

١٨- ويسر الأونكتاد أيضاً مشاركة اثنين من موظفي السلطة المعنية بالممارسات التجارية وحماية المستهلك في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عُقد في نيروبي (تموز/يوليه ٢٠١٦) وفي الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التي عُقدت في جنيف.

١٩- ونظم الأونكتاد أيضاً جولة دراسية لموظفين تابعين للسلطة المعنية بالممارسات التجارية وحماية المستهلك وقضاة من المحكمة الإدارية ومحكمة الطعون لزيارة مؤسسات أوروبية رئيسية مثل المديرية العامة للمنافسة والمديرية العامة للقضاء وحماية المستهلك التابعتين للمفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية، فضلاً عن زيارات إلى مقر السلطة المعنية بالمنافسة ولجنة المنافسة في لكسمبرغ.

#### إندونيسيا

٢٠- قدم الأونكتاد إلى حكومة إندونيسيا خلال عام ٢٠١٦ خدمات استشارية بشأن قضايا المنافسة شملت أنشطة المساعدة التقنية المباشرة المقدمة إلى لجنة دعم المنافسة التجارية، وتقديم المشورة إلى البرلمانين في إطار العملية الجارية لإصلاح قانون المنافسة لعام ٢٠١٧. وتلخص الأنشطة التالية العمل المنفذ لفائدة إندونيسيا:

- (أ) تنظيم حلقة عمل للمُشرِّعين الإندونيسيين بشأن القضايا المتصلة بالعملية الجارية لتعديل قانون المنافسة الإندونيسي؛
- (ب) إجراء مشاورات ثنائية مع لجنة مراقبة المنافسة التجارية بشأن القضايا المتصلة بعملية تعديل قانون المنافسة في إندونيسيا؛
- (ج) عُقد، بالاشتراك مع اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة، اجتماع عصاف فكري بشأن الدراسات المتعلقة بالأسواق في قطاع الأغذية.

#### الفلبين

٢١- شارك الأونكتاد أيضاً، إلى جانب الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، في تنظيم اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى ومناقشات تقنية لزيادة الوعي فيما يتعلق بنطاق وآثار الحياد في مجال المنافسة في إطار عمل اللجنة الفلبينية المعنية بالمنافسة، حيث جرى أيضاً تبادل أحدث المعلومات مع ممثلي مجلسي النواب والشيوخ فيما يتعلق بولاية اللجنة الفلبينية المعنية بالمنافسة المنشأة حديثاً والأحكام الرئيسية لقانون المنافسة لعام ٢٠١٥.

#### فييت نام

٢٢- قدّم الأونكتاد خدمات استشارية إلى السلطة الفيتنامية المعنية بالمنافسة والمجلس الفيتنامي المعني بالمنافسة فيما يتعلق بمسألتين متصلان بالعملية الجارية لإصلاح قانون المنافسة: (أ) كيفية تعريف الأسواق ذات الصلة؛ و(ب) التصميم المؤسسي للسلطة المعنية بالمنافسة. وقد استندت العروض إلى تجارب فييت نام والأونكتاد واللجنة الكورية للتجارة المنصفة (جمهورية كوريا). وبالإضافة إلى المناقشة التي جرت مع السلطة الفيتنامية المعنية بالمنافسة بحث الأونكتاد والمجلس الفيتنامي المعني بالمنافسة أيضاً إمكانية إعداد تقرير بشأن التصميم المؤسسي للسلطات الفيتنامية المعنية بالمنافسة. وفي الوقت نفسه، ناقش الأونكتاد والمجلس الفيتنامي المعني بالمنافسة إطار التعاون لإجراء دراسة قطاعية بشأن تعزيز المنافسة في قطاع محدد، وبخاصة في قطاع الكهرباء.

## زيمبابوي

- ٢٣- في أعقاب استعراض النظراء الثلاثي الذي نظمه الأونكتاد في عام ٢٠١٢ بشأن قوانين وسياسات المنافسة في جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزيمبابوي، نظم الأونكتاد أنشطة ترمي إلى المساعدة على تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض النظراء في زيمبابوي، بتمويل من الاتحاد الأوروبي. وقدم الأونكتاد أيضاً مساعدة إلى زيمبابوي في صياغة مشروع قانون جديد بشأن المنافسة. وتشمل الأنشطة المضطلع بها تنظيم حلقة دراسية للترويج للمنافسة عُقدت في هراري وشارك فيها برلمانيون وكان الهدف منها زيادة الوعي والمعرفة بفوائد المنافسة والحصول على دعم البرلمانيين لإقرار قانون المنافسة، وإجراء مشاورات مع اللجنة المعنية بالمنافسة والتعريفات لعرض ومناقشة المشروع الأول لقانون المنافسة الجديد في زيمبابوي وتنظيم حلقة عمل لإجراء مشاورات مع الجهات المعنية للحصول على إسهاماتها بشأن مشروع قانون المنافسة. وشارك في حلقة العمل هذه ممثلون لمؤسسات حكومية أخرى، وأعضاء في البرلمان، والجهاز القضائي، ومؤسسات الأعمال، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، حيث أبدوا تعليقات شفوية تلتها تعليقات إضافية كتابية. وقُدّم مشروع نهائي إلى اللجنة المعنية بالمنافسة والتعريفات لوضع اللمسات الأخيرة عليه.
- ٢٤- ونظم الأونكتاد أيضاً حلقة تدريبية لأعضاء الجهاز القضائي عُقدت في فيكتوريا فولز لتعريف القضاة بالاقتصاديات التي تستند إليها قوانين المنافسة الوطنية وكيف يقترن ذلك بالنهج القانوني لإنفاذ قانون وسياسة المنافسة.

## باء- الأنشطة المضطلع بها على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

## ١- منتدى صوفيا المعني بالمنافسة

- ٢٥- منتدى صوفيا المعني بالمنافسة هو مبادرة إقليمية نظمتها اللجنة البلغارية لحماية المنافسة من أجل تعزيز التعاون وتقوية الروابط الإقليمية في منطقة البلقان وبالتالي ضمان التطبيق الموحد لقواعد المنافسة في المنطقة. وتهدف هذه المبادرة إلى مساعدة بلدان المنطقة على اعتماد وإنفاذ قانون المنافسة وتعظيم الفوائد الناشئة عن وجود أسواق تعمل بكفاءة في هذه البلدان. وتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المنتدى في استحداث وتحسين تشريعات في مجال المنافسة، وبناء القدرات، وتطبيق أفضل الممارسات في مجال إنفاذ القانون وتحديد الاستجابات المشتركة لشواغل محددة تتعلق بالمنافسة في هذه المنطقة.
- ٢٦- وفي إطار الأنشطة التدريبية الخاصة بمن يتناولون قضايا المنافسة، نُظمت عدة حلقات عمل تدريبية في عام ٢٠١٦.
- ٢٧- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، شارك الأونكتاد في حلقة العمل التي عقدها منتدى صوفيا المعني بالمنافسة بشأن إساءة استخدام مركز الهيمنة فيما يتعلق بالأسعار في قطاعي الطاقة والاتصالات. وشملت أعمال المنتدى المجالات التالية: (أ) استعراض عام للحالات الراهنة لإساءة استخدام مركز الهيمنة، ودور الحكومة؛ و(ب) التصادم بين عمل هيئات تنظيم القطاعات وقانون المنافسة؛ و(ج) التجاوزات المتصلة بالنفوذ إلى الشبكات مثل التجاوزات المتمثلة في التسعير المفرط، والتمييز في الأسعار، وما إلى ذلك؛ و(د) بيان بعض الحالات المتصلة بالتسعير المفرط والتمييز في الأسعار؛ و(هـ) العلاقة بين سياسة التحرير وسياسة المنافسة؛ و(و) المبادئ التوجيهية لتشجيع المنافسة فيما بين مؤسسات الأعمال.

## ٢- برنامج المنافسة وحماية المستهلك في منطقة أمريكا اللاتينية

٢٨- منذ عام ٢٠٠٣، ما فتى برنامج المنافسة وحماية المستهلك في أمريكا اللاتينية (برنامج كومبال) يشكّل برنامجاً للتعاون التقني وبناء القدرات في مجال المنافسة وحماية المستهلك، بدعم من أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا. وتهدف أنشطة هذا البرنامج إلى تحسين قدرات الجهات المعنية على تشجيع المنافسة وحمايتها. ويوفر البرنامج، في المقام الأول، خدمات التدريب وتبادل أفضل الممارسات والأدوات السياسية ونقلها إلى الوكالات الحكومية المعنية بالمنافسة<sup>(٨)</sup>.

٢٩- ويستفيد البرنامج من خبرته الممتدة على مدى أكثر من ١٥ سنة في المنطقة، وهو ما أتاح للبلدان المستفيدة منه أن يكون لديها حالياً قانون منافسة ووكالة إنفاذ (باستثناء غواتيمالا التي تناقش حالياً مشروع قانون في مجال المنافسة). والوكالات الأعضاء في هذا البرنامج تعمل بحماس وتقيم فيما بينها علاقات عابرة للحدود. وأتاح ذلك للبرنامج تنفيذ ما نسبته ٨٠ في المائة من الأنشطة التي خطط لتنفيذها في عام ٢٠١٦. وقد تمّ، على النحو المخطط له، تنفيذ جميع الأنشطة المتصلة بتبادل الممارسات الجيدة وبناء توافق الآراء وعمليات التدريب، ولم يبق سوى نشاطين اثنين لم يُجزأ بعد: إعداد مبادئ توجيهية للقطاع الخاص بشأن الامتثال لقواعد المنافسة وبرامج التساهل وإعداد دراسة إقليمية بشأن أثر المنافسة على الكيانات العامة والخاصة والنمو الاقتصادي.

٣٠- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، نظم البرنامج حلقة عمل في مجال المنافسة وحماية المستهلك تناولت موضوع القطاعات الخاضعة للتنظيم وعُقدت في أنتيغوا، غواتيمالا<sup>(٩)</sup>. وشارك في حلقة العمل مسؤولون رفيعو المستوى من الوكالات الأعضاء ومن الوكالات المتقدمة في كل مجال من المجالات (من بنما وبيرو وفرنسا والسلفادور وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية) لمناقشة قضايا المنافسة وحماية المستهلك في القطاعات الخاضعة للتنظيم، أي قطاعات الأدوية، والاتصالات والطاقة، لتحديد أوجه التآزر بين كلا المجالين ولتبادل أفضل الممارسات. وشاركت في تنظيم هذا الحدث وزارة الاقتصاد ووكالة حماية المستهلك في غواتيمالا والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وأعقب عقد حلقة العمل هذه اجتماعاً مائدة مستديرة عُقدت لمناقشة قضايا المنافسة وحماية المستهلك المتصلة بأفضل تصميم مؤسسي لتنظيم القطاعات وأثر تنظيم القطاعات الإقليمية على المنافسة وحماية المستهلك.

٣١- وبيّنت حلقة العمل أيضاً كيف تثير القطاعات المنظمة في أحيان كثيرة شواغل من منظور المنافسة وحماية المستهلك بسبب تأثيرها في حياة الناس. وبصفة خاصة، تنطوي الممارسات المانعة للمنافسة في هذه القطاعات على ضرر غير مباشر يلحق بالمستهلكين، وهو ما تلتفت إليه وكالات حماية المستهلك. فكارتل تجارة الأرز في أمريكا الوسطى، على سبيل المثال، يقيد نوعية المحصول والأسعار التي يدفعها المستهلك، وهو ما يؤدي في بعض الحالات إلى مخاطر تهدد صحة المستهلك. وشملت البلدان المشاركة إكوادور وبنما وبيرو والجمهورية الدومينيكية والسلفادور وسويسرا وكوستاريكا والمكسيك ونيكاراغوا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

٣٢- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظم البرنامج أيضاً دورة مكثفة رفيعة المستوى عُقدت في ليما حول موضوع الترويج للمنافسة وتخصّصت للموظفين التنفيذيين في وكالات

(٨) <http://unctadcompal.org>

(٩) <https://unctadcompal.org/events/taller-regional-cuestiones-de-competencia-y-de-proteccion-al-consumidor-en-los-sectores-regulados> (accessed 21 April 2017)

المنافسة بالتعاون مع مدرسة إنديكوبي - كومبال التابعة للمعهد الوطني للدفاع عن المنافسة وحماية الملكية الفكرية<sup>(١٠)</sup>. وتم تدريب ما مجموعه ٣٠ مسؤولاً من مسؤولي الوكالات المكلفين بمهام الترويج للمنافسة في تلك الدورة التفاعلية التي استمرت أسبوعاً واحداً وأدارها أكاديميون وممثلون من الأسواق الوطنية واللجنة الإسبانية المعنية بالمنافسة ولجنة التجارة الاتحادية في الولايات المتحدة الأمريكية. وشملت الدورة أيضاً عنصر "تدريب للمدرسين" لتمكين المسؤولين المشاركين من تحسين أنشطة التدريب في وكالاتهم. وأُنجزت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٧ أنشطة تدريبية حول هذا الموضوع نُظمت على غرار هذه الدورة التدريبية، وهو ما أفضى إلى تدريب ما مجموعه ٥٥٠ شخصاً. وقد تمكّن المشاركون من زيادة كفاءاتهم في مجال العمل الترويجي بنسبة بلغت في متوسطها ٣٠ في المائة. وحضر الاجتماع مسؤولون معنيون بالمنافسة من إكوادور وباراغواي وبنما وبيرو والسلفادور وكوستاريكا وكولومبيا والمكسيك وهندوراس.

٣٣- وفي آذار/مارس ٢٠١٧، نظم البرنامج دورة تدريبية مكثفة لثلاثة أيام بشأن مبادئ المنافسة عُقدت في ليما وخُصصت لقضاة من البلدان الستة عشر المستفيدة من خدمات البرنامج. وشاركت في تنظيم هذه الدورة التدريبية الأكاديمية القضائية لبيرو وكانت بمثابة أول دورة تدريبية إقليمية من نوعها. وقد استندت الدورة التدريبية إلى أمثلة عملية وكان الهدف منها إتاحة التوصل إلى فهم أكثر تجانساً لإنفاذ قوانين المنافسة ودور المراجعة القضائية في جميع أنحاء المنطقة. وفي عام ٢٠١٧، سينظم البرنامج دورة تدريبية مماثلة تتناول مسألة حماية المستهلك.

٣٤- وفي تشرين الثاني/نوفمبر، جمع الأونكتاد/برنامج كومبال والمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بين ٤٠ مشاركاً من السلطات المعنية بالمنافسة والتجارة اجتمعوا في رواتان، هندوراس، للمشاركة في الاجتماع السنوي السادس للفريق العامل المعني بالتجارة والمنافسة<sup>(١١)</sup>. وشاركت في الاجتماع البلدان التالية: بربادوس وبيليز ودولة بوليفيا المتعددة القوميات والبرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وكوبا والجمهورية الدومينيكية وإكوادور والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس وجامايكا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما وباراغواي وبيرو وسويسرا، فضلاً عن ممثلين من جماعة دول الأنديز، والاتحاد الكاريبي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة التجارة العالمية. وركزت المناقشات على تنظيم المنافسة في اتفاقات التكامل الإقليمي ومعالجة مسألة الإغراق من قبل الوكالات المعنية بالمنافسة والتجارة، ومسألتين من المسائل ذات الأهمية القصوى للمنطقة. وقد اعتبر ما نسبته ٨٧ في المائة من المشاركين أن المناقشات التي جرت كانت "مفيدة جداً" لعملهم اليومي.

٣٥- وكان من بين الأنشطة الأكثر طموحاً لبرنامج كومبال في عام ٢٠١٦ تصميم وتطبيق أداة تفاعلية للإدارة المعرفية لجميع منتجات برنامج كومبال الأول والثاني والثالث (ما يزيد على ٢٠٠ وثيقة، منها أدلة ومبادئ توجيهية ودراسات وتقارير، وما إلى ذلك). وقد كان ذلك نشاطاً رئيسياً يهدف إلى ضمان استدامة وجدوى وبرنامج، حيث إنه يضمن قدرأ أكبر من الوضوح وتفاعلاً أفضل فيما بين الأعضاء، وبين الأعضاء وفريق برنامج كومبال في جنيف، وبين برنامج كومبال والجهات المعنية الخارجية. وهذه الأداة متاحة على الموقع <http://unctadcompal.org>.

(١٠) <https://unctadcompal.org/events/segundo-programa-de-formacion-especializada-de-la-escuela-indecopi-compal-de-defensa-de-la-competencia-con-enfasis-en-la-promocion-del-derecho-de-la-competencia/> (accessed 21 April 2017)

(١١) <https://unctadcompal.org/events/vi-reunion-anual-del-grupo-de-trabajo-sobre-comercio-y-competencia-de-america-latina-y-el-caribe-unctad-sela-bid/> (accessed 21 April 2017)

٣٦- وفي عام ٢٠١٦، سعى برنامج كومبال أيضاً إلى تعزيز ثقافة المنافسة في أوساط الأعمال التجارية. وللقيام بذلك، يصدر البرنامج مجموعتين من المبادئ التوجيهية لمؤسسات الأعمال لتحسين فهم وتطبيق قانون المنافسة في كولومبيا وبيرو، وتتعلق المجموعة الأولى بالامتثال لقوانين المنافسة، بينما تتعلق المجموعة الثانية ببرامج التساهل. ويُتوقع إصدار هذه المبادئ التوجيهية بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧.

٣٧- وأخيراً، يستر برنامج "كومبال" دورة تدريبية داخلية لمسؤولين من السلطة المعنية بالمنافسة في السلفادور لتلقي التدريب الداخلي لدى اللجنة السويسرية المعنية بالمنافسة لمديني ثلاثة وستة أشهر. وقد اعتبرت الوكالة المستفيدة أن لهذا النشاط جدوى كبيرة.

٣- برنامج التكامل الاقتصادي الإقليمي من خلال اعتماد سياسات المنافسة وحماية المستهلك، والمساواة بين الجنسين، ومكافحة الفساد، والحوكمة الرشيدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ٢٠١٥-٢٠٢٠

٣٨- وضع الأونكتاد، بدعم من حكومة السويد، هذا البرنامج الإقليمي لبناء القدرات الذي أُطلق في عام ٢٠١٥ والذي يهدف إلى الإسهام في عملية التكامل الاقتصادي الإقليمي، ومكافحة الفساد، والحوكمة الرشيدة، والمساواة بين الجنسين، عن طريق تدعيم الأسواق من خلال تحسين سياسات المنافسة وحماية المستهلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويتوخى البرنامج أيضاً الإسهام في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والبلدان المستفيدة من البرنامج هي الأردن وتونس والجزائر ولبنان ومصر والمغرب واليمن، إضافةً إلى دولة فلسطين. والمشروع مصمم لضمان تحقيق النتائج الخمس التالية:

(أ) النتيجة ١ - أن تكون سياسات المنافسة فعالة ومستدامة ومعترفاً بها كأدوات للتكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ب) النتيجة ٢ - احترام حقوق المستهلك على المستويين الوطني والإقليمي وأن تكون سياسات حماية المستهلك فعالة ومستدامة ومعترفاً بها كأدوات للتكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ج) النتيجة ٣ - زيادة دعم القطاع الخاص، واعتماد برامج تتعلق بالامتثال لقوانين وسياسات المنافسة وحماية المستهلك، والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة على المستوى الإقليمي؛

(د) النتيجة ٤ - تطبيق مبادئ الحياد في مجال المنافسة، وزيادة فهم وإدراك المؤسسات المملوكة للدولة والإدارات الحكومية لأهمية الحياد في مجال المنافسة؛

(هـ) النتيجة ٥ - تحسين وتقوية التعاون الإقليمي في مجال المنافسة وحماية المستهلك وزيادة العدد النهائي لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المشاركة في المشروع، وتعزيز قدرات الجهات المعنية وزيادة وعيها والتزامها على المستويين الإقليمي والوطني.

٣٩- ويشمل البرنامج مرحلة تشخيصية خلال عام ٢٠١٥ بهدف تحليل سياق التكامل الاقتصادي الإقليمي والحالة الاقتصادية والسياسية للبلدان المستفيدة من البرنامج واستعراض الاستراتيجيات والمشاريع ذات الصلة في المنطقة. وقد كان من المهم الوقوف على الوضع الإجمالي، أي تحديد المستوى الذي تواجه فيه البلدان المستفيدة قيوداً إنمائية أساسية.

٤٠- وقد أُعدَّ تقرير عن المرحلة الاستهلاكية من أجل وضع خطة تتلاءم مع واقع الحال وضمان التنفيذ الناجح. وفي أعقاب المرحلة التشخيصية، انطلقت مرحلة تنفيذ البرنامج في ١ آذار/مارس ٢٠١٦. وبعد مرور فترة تسعة أشهر على بداية التنفيذ، كان برنامج الأونكتاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا قد نُفذ أكثر من ١٠٠ في المائة من الأنشطة المخطط لتنفيذها في عام ٢٠١٦، وأصدر أكثر من ١٠٠ في المائة من المنشورات المخطط لإصدارها في عام ٢٠١٦. وقد نُفذت الأنشطة جميعها ولم يتبقَّ أية أنشطة أخرى معلقة يلزم إنجازها.

٤١- وخلال عام ٢٠١٦، نظّم الأونكتاد الأنشطة التالية:

(أ) زيارات دراسية إلى مقر السلطة النمساوية المعنية بالمنافسة ركزت على معالجة المواضيع التالية: هيكل الوكالة المعنية بالمنافسة، والتعاون/تبادل المعلومات، والتحليل الاقتصادي فيما يتعلق بالممارسة عموماً، والتحليل الاقتصادي فيما يتعلق بحالات إساءة استخدام مركز الهيمنة، وبرامج التساهل، وحملات التفتيش المباشرة؛

(ب) إعداد فهرس يتعلق بالمنافسة وسلسلة من المبادئ التوجيهية المتعلقة بالمنافسة والحوكمة الرشيدة: ثلاثة منشورات (بالإنكليزية والفرنسية والعربية) بشأن قوانين وسياسات المنافسة (مبادئ توجيهية تتعلق بالتساهل وفهرس يتعلق بالمنافسة) وبشأن الحوكمة الرشيدة أُعلن عن صدورهما في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعقود في نيروبي. وتهدف هذه المنشورات إلى مساعدة البلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على تحسين أطرها بغية زيادة التقارب والكفاءة؛

(ج) زيارات دراسية إلى مقر السلطة المعنية بالمنافسة في فرنسا تناولت المواضيع التالية: هيكل الوكالة المعنية بالمنافسة، والتعاون/تبادل المعلومات، والتحليل الاقتصادي فيما يتعلق بالممارسة عموماً، والتحليل الاقتصادي لحالات إساءة استخدام مركز الهيمنة، وبرامج التساهل، وحملات التفتيش المباشرة، والأنشطة الدعوية؛

(د) تنظيم حلقتين دراسيتين لزيادة الوعي بشأن قانون المنافسة عُقدتا في رام الله وبيروت. ووجهت الحلقتان كلتاهما اهتمام المشاركين إلى أهمية وجود قوانين وسياسات المنافسة في سياق العولمة ورفع الضوابط التنظيمية، وأجرتا استعراضاً متعمقاً لمشروع قانون المنافسة الحالي على ضوء أفضل الممارسات في بلدان العالم الأخرى، وعلى نحو أكثر تحديداً أفضل الممارسات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(هـ) إيفاد بعثتين لتقصي الحقائق إلى لبنان ودولة فلسطين ركزتتا على تحليل تكنولوجيا المعلومات. والهدف من ذلك هو استحداث منصة تفاعلية على الشبكة تشمل أربع قواعد بيانات تقنية (نظام إقليمي لمعالجة الشكاوى، ونظام إقليمي للإنذار السريع، ونظام لتبادل أفضل الممارسات والمعلومات عن قضايا المنافسة)، ومعهد افتراضي وملفات ملامح قطرية؛

(و) إنشاء مركز التدريب الإقليمي للبرنامج المعني بقوانين وسياسات المنافسة الذي دُشّن في تونس والذي سيقدم، إلى جانب المنصة التفاعلية على الشبكة، دعماً على الصعيدين الوطني والإقليمي لعمليات وضع السياسات وبناء القدرات لفائدة الموظفين التقنيين، وإقامة الشراكات وإنشاء مجمع للخبراء في المنطقة. وستوفر المنصة التفاعلية خدمات تدريبية وتدعم تبادل المعلومات، باللغتين العربية والفرنسية بصفة خاصة؛

(ز) تنظيم أول حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن أدوات التحقيق عُقدت في تونس. وتناولت حلقة العمل المواضيع التالية: إنفاذ القوانين المتعلقة بالكارتيلات (تقنيات

الكشف، وبرامج التساهل، والبحث عن الأدلة، والقرارات والجزاءات)؛ وإساءة استخدام مركز الهيمنة (تعريف السوق ذات الصلة، وتحديد مركز الهيمنة، والبت في حالة إساءة استخدام مركز الهيمنة، وتحديد الجزاءات المناسبة)؛ ومراقبة عمليات الاندماج (عمليات المصادر، وتعريف السوق ذات الصلة للشركات المندمجة، وتحديد مركز الهيمنة المحتمل والإضرار بالمنافسة، وتحديد الجزاءات المناسبة. وحضر حلقة العمل ٤٥ مشاركاً يمثلون السلطات المعنية بالمنافسة والجهاز القضائي من جميع البلدان المستفيدة.

٤٢- وشارك برنامج الأونكتاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيضاً في اجتماع جامعة الدول العربية للخبراء والمختصين في مجال قوانين وسياسات المنافسة في البلدان العربية. واستعرض الاجتماع قوانين المنافسة في الدول الأعضاء بغية زيادة التعاون بشأن هذا الموضوع، وقدم الأونكتاد الخبرة الفنية في هذا الصدد.

٤٣- وعلاوةً على ذلك، جرى في إطار هذا البرنامج استعراض متعمق لمشروع قانون المنافسة اللبناني والفلسطيني والقانون الجزائري على ضوء أفضل الممارسات في بلدان العالم الأخرى وعلى نحو أكثر تحديداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

٤٤- وقد أقام برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا علاقات تعاون مع منظمات إقليمية وشركاء دوليين، مثل الجامعة العربية، والسلطة النمساوية المعنية بالمنافسة، والسلطة الفرنسية المعنية بالمنافسة، ومنظمة المستهلكين الدولية، وكذلك مع الكيانات التالية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية: جمعية مشورة المواطنين (Citizens Advice)، ومنظمة المعايير التجارية (Trading Standards)، والسلطة المعنية بالمنافسة والأسواق، والسلطة المعنية بالسلوك التقني، ومؤسسة أمين المظالم المالي، ورابطة المستهلكين، وجمعية حقوق المستهلك (Which).

٤٥- وضمن هذه المنطقة، وُضعت ترتيبات تدريبية بين السلطة المصرية المعنية بالمنافسة ووزير الصناعة والتجارة والمجلس المعني بالمنافسة في تونس من أجل تقوية التعاون والتكامل الإقليميين فيما يتعلق بقضايا المنافسة.

٤٦- وفي عام ٢٠١٧، تولى برنامج الأونكتاد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى الآن صياغة مشاريع مبادئ توجيهية بشأن الحياد في مجال المنافسة، وامتثال القطاع الخاص، وهيكل الوكالة المعنية بالمنافسة وفعاليتها.

## ثالثاً- بناء القدرات والمساعدة التقنية من قبل الدول الأعضاء والمنظمات الدولية

### ألف- المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

٤٧- قدمت السلطة الإيطالية المعنية بالمنافسة، تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، مساعدة للوكالات المعنية بالمنافسة في ألبانيا وبلغاريا والجزائر ورومانيا وكرواتيا ومالطة. وشملت هذه المساعدة عقد دورات تدريبية وحلقات عمل بشأن العمل الدعوي، وزيارات دراسية إلى البلدان المستفيدة.

٤٨- وقدم مكتب الكارتيلات الاتحادي في ألمانيا مساعدة إلى السلطة المصرية المعنية بالمنافسة، وأوفد خبيراً للإسهام في صياغة مشروع مبادئ توجيهية بشأن إساءة استخدام مركز الهيمنة.

٤٩- وقدمت اليابان خدمات تدريبية بشأن قوانين وسياسات المنافسة إلى إندونيسيا والفلبين وكمبوديا وكينيا ومنغوليا. وقد شاركت اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة أيضاً في فريق استعراض النظراء

الطوعي بشأن قانون وسياسة المنافسة في أوروغواي خلال الدورة الخامسة عشرة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

٥٠- وقدمت اللجنة الوطنية الإسبانية المعنية بالأسواق والمنافسة مساعدة إلى غواتيمالا والمكسيك ومجلس المنافسة في جمهورية مولدوفا. وشملت هذه المساعدة عقد حلقات دراسية تدريبية وحلقات عمل دعوية وزيارات دراسية. كما شاركت اللجنة الوطنية الإسبانية المعنية بالأسواق والمنافسة في استعراض النظراء المتعلق بقانون وسياسة المنافسة في أوروغواي.

٥١- واستخدمت لجنة التجارة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية خبرتها في مجال قوانين وسياسات المنافسة للإسهام في تقديم المساعدة على نطاق عالمي. وتشمل هذه المساعدة إعرارة مستشارين مقيمين، وبرنامجاً تدريبياً بشأن عمليات الاندماج، ومكافحة الاحتكار، والملكية الفكرية، وقضايا المنافسة في قطاع تجارة البنزين بالتجزئة، والتسويات والابتكارات النسخة، والإنصاف الإجمالي، وتدريب المديرين لاكتساب مهارات التحقيق، وتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن إساءة استخدام مركز الهيمنة، والتساهل. وفي هذا الصدد، استفادت البلدان النامية والبلدان الناشئة التالية من هذه المساعدة: الأرجنتين، بربادوس، بوتسوانا، البرازيل، بلغاريا، الصين، كولومبيا، الجمهورية الدومينيكية، السلفادور، هندوراس، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، المكسيك، باكستان، بيرو، جمهورية مولدوفا، سنغافورة، جنوب أفريقيا، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فييت نام.

## باء- بالمساعدة التي أبلغت البلدان المتلقية عن تلقيها

٥٢- أفادت الأرجنتين بأن سلطاتها المعنية بالمنافسة قد نظمت لأول مرة في عام ٢٠١٦ "أسبوع كفاءات" شمل عقد حلقات عمل ومؤتمرات لخبراء محليين ودوليين كما كلفت اللجنة الأرجنتينية المعنية بالمنافسة خبراء بإجراء دراسات سوقية تتناول جد أسواق، بما فيها أسواق الحليب واللحوم وخدمات البطاقات الائتمانية والهواتف النقالة والنقل الجوي والبحري والألومنيوم وغير ذلك من المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت السلطة المعنية بالمنافسة حلقة عمل مع محامين عاملين لديها لتعزيز تنفيذ برامج الامتثال وشاركت في برنامج تدريبي متخصص بشأن الدفاع عن المنافسة نُفذ في مدرسة أنديكوبي - كومبال. ونُظمت حلقة عمل أخرى بشأن الفعالية في إنفاذ قوانين مكافحة تكتلات الاحتكارية بالتعاون مع البنك الدولي.

٥٣- وفي عام ٢٠١٦، استفادت سوازيلاند من الأنشطة التالية التي نفذتها اللجنة المعنية بالمنافسة التابعة لجنوب أفريقيا والمنتدى الأفريقي المعني بالمنافسة: إصلاح قانونها المتعلق بالمنافسة لعام ٢٠٠٧؛ وعقد حلقة عمل تدريبية لمجلس المفوضين والموظفين؛ وإنشاء نظام لمعالجة قضايا المنافسة من قبل سلطة المنافسة في كينيا.

٥٤- واستفادت أوكرانيا من مشاريع بناء القدرات في عام ٢٠١٦ بتمويل من الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية. وقد توخت هذه المشاريع تحقيق الأهداف التالية:

- (أ) إنشاء نظام لرصد المساعدة المقدمة إلى الدولة وتبادل الخبرات الدولية في هذا المجال؛
- (ب) تعزيز قدرات التحقيق وإنفاذ قانون المنافسة، وإجراء دراسات سوقية، وتقييم عمليات الاندماج الأفقي؛
- (ج) تنفيذ عملية تقييم لأثر المنافسة في أوكرانيا؛

(د) مواءمة نظام المشتريات العامة في أوكرانيا مع معايير الاتحاد الأوروبي. وخلال عام ٢٠١٦، أنشئ محام وخبير اقتصادي من لجنة التجارة الاتحادية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ومحام من مكتب المنافسة في كندا، للعمل مع السلطة المعنية بالمنافسة في أوكرانيا كمستشارين لمدة طويلة لتنفيذ برنامج لتعزيز قدرة أوكرانيا على تطبيق قانون وسياسة المنافسة.

## جيم- المساعدة المقدمة من منظمات دولية أخرى

٥٥- في عام ٢٠١٦، وافقت اللجنة المعنية بالمنافسة التابعة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي (كوميسا) والمؤسسة المالية الدولية التابعة لمجموعة البنك الدولي على التعاون في تنفيذ مشروع لمكافحة التكتلات احتكارية في السوق المشتركة بهدف فرز الأسواق التي تشير مخاطر وجود تكتلات احتكارية على المستوى الدولي، وإجراء تحليل قانوني للأدوات ضمن السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والدول الأعضاء فيها، ووضع استراتيجية لمكافحة التكتلات الاحتكارية في هذه السوق المشتركة.

٥٦- وتم في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ توفير التدريب للدول الأعضاء في السوق المشتركة بشأن إجراءات التحقيق ومعالجة قضايا المنافسة وتقييم الممارسات التجارية التقييدية.

٥٧- وعقدت لجنة المنافسة حلقتي عمل بشأن عمليات الإبلاغ عن الأعمال التجارية في السوق المشتركة عقدتا في تموز/يوليه ٢٠١٥ وتموز/يوليه ٢٠١٦ بمشاركة الدول الأعضاء في السوق المشتركة، وعقدت أول مؤتمر دبلوماسي بشأن المنافسة والتجارة بهدف تعريف سفراء الدول الأعضاء في السوق المشتركة وغيرهم من أعضاء السلك الدبلوماسي بعمليات لجنة المنافسة.

٥٨- وقدمت لجنة المنافسة مساعدة تقنية إلى مجموعة مختارة من الدول الأعضاء بشأن صياغة القوانين المتعلقة بالتطبيق المحلي لمعاهدة الكوميسا بغية تيسير تنفيذ قوانين الكوميسا ولوائحها، بما في ذلك لوائحها المتعلقة بالمنافسة. وتعاونت اللجنة مع السلطات الوطنية المعنية بالمنافسة بشأن مواءمة قوانين المنافسة الوطنية مع لوائح المنافسة التي تطبقها الكوميسا. ويسرت اللجنة عملية انتداب الموظفين من سلطات المنافسة في ثلاثة بلدان متقدمة أخرى إلى ثلاث لجان منافسة جديدة في بلدان الكوميسا.

## رابعاً- الأثر

٥٩- يُشكل تقييم أثر أنشطة بناء القدرات عملية صعبة ومعقدة تتطلب توافر المعلومات والبيانات التي قد يكون من الصعب جمعها. ومع ذلك، أعرب ما نسبته ٩٥ في المائة من الوكالات المشاركة المستفيدة من برنامج كومبال في عام ٢٠١٦ عن اعتقادهم بأن المناقشات تسهم في بناء الروابط مع الوكالات الأخرى، بينما أعرب ما نسبته ٨٢ في المائة من المشاركين عن اعتقادهم بأن محتوى البرنامج كان "مفيداً جداً" لمؤسساتهم.

٦٠- وفي زيمبابوي، تم توفير عدد من خدمات الدعم التقني والخدمات الاستشارية للارتقاء بقانون المنافسة، ولا سيما إعداد مجموعة أدوات لتقييم المنافسة، وإجراء عملية تقييم تتعلق بالمنافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ووضع إطار لسياسة المنافسة، وإجراء استعراض لتقرير عن أفضل الممارسات الدولية، واستحداث نظام لتقديم الشكاوى على الشبكة الإلكترونية، وإجراء مشاورات مع عميد كلية الحقوق في جامعة زيمبابوي في سياق التحضير لمقرر دراسي في مجال قانون المنافسة يؤهل للحصول على درجة الماجستير في القانون. ونتيجة

للمنجزات المذكورة أعلاه جرى النظر في قضايا المنافسة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية لحكومة زمبابوي. وقد أدى استحداث نظام لتقديم الشكاوى على الشبكة الإلكترونية إلى تمكين لجنة المنافسة والتعريفات من معالجة قضايا المنافسة على نحو أكثر كفاءة، وأتاح الفرصة للقوى الفاعلة في السوق لكي تقدم الشكاوى بسهولة إلى لجنة المنافسة والتعريفات.

٦١- وأدت أنشطة التدريب والتوعية إلى تعزيز مبادئ قانون وسياسة المنافسة، مع التركيز على موظفي سلطة المنافسة والبرلمانيين والأوساط الأكاديمية والجهات صاحبة المصلحة بغية زيادة فهمهم وتقييم مزايا الأسواق التنافسية وضرورة تنظيم المنافسة لتيسير اعتماد برلمان زمبابوي لقانون وسياسة المنافسة.

٦٢- وفي الأرجنتين، اتسمت برامج بناء القدرات بدرجة عالية من الفعالية. وكانت هذه الأنشطة مفيدة ليس فقط لتدريب الموارد البشرية لسلطة المنافسة في هذا البلد لمساعدتها في أداء عملها اليومي، وإنما أيضاً لزيادة الإلمام بمختلف القضايا المطروحة على المستويين المحلي والدولي. كما أن مشاركة عدة منظمات دولية (مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي) في حلقات العمل والحلقات الدراسية قد أتاحت أيضاً إجراء تبادلات ثقافية عميقة والأخذ بنهج العمل المقارن. وتم تحسين معرفة الموظفين وأدواتهم، وهو ما كان له أثره على نوعية العمل في هذه الوكالة.

٦٣- وأفادت بلغاريا بأن الدعم المقدم من الأونكتاد يسهم إسهاماً كبيراً في معالجة أحد الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالجهاز القضائي: الحاجة إلى زيادة تدريب القضاة في مجال قانون المنافسة تدريباً يجمع بين الجوانب القانونية والاقتصادية.

٦٤- وفي إثيوبيا، أدت زيادة الوعي بسياسات وقوانين المنافسة وما تعود به من فوائد على البلد (لمسؤولي الحكومة والمستهلكين ومؤسسات الأعمال والأوساط الأكاديمية والمحامين والجهاز القضائي) إلى تعزيز اتساق السياسات والتنسيق بين سلطة الممارسات التجارية وحماية المستهلك والوكالات الحكومية. ومن ثم تعزيز القدرات الإنفاذية لسلطة الممارسات التجارية وحماية المستهلك فيما يتعلق بتحديد السلوك المانع للمنافسة في السوق ومعالجة مسألة مراقبة عمليات الاندماج.

٦٥- وتبين تجارب البلدان والولايات القضائية الأكثر تقدماً أن الإنفاذ الفعال لقوانين المنافسة يتطلب توفر بعض الشروط الأساسية مثل استقلال الوكالة المعنية بالمنافسة، وتوفير ما يكفي من الموارد المالية والموظفين من ذوي المهارات اللازمة لإجراء عمليات تحقيق معقدة في قضايا المنافسة، فضلاً عن توفر القيادة والقدرة على الدعوة للائتمثال لقانون المنافسة من قبل مؤسسات الأعمال والاضطلاع بعمل دعوي في مجال المنافسة في أوساط الوكالات الحكومية وهيئات تنظيم القطاعات، وتشجيع زيادة التعاون<sup>(١٢)</sup>. ويواجه معظم الوكالات الفتية المعنية بالمنافسة تحديات في هذه المجالات.

٦٦- وفي هذا الصدد، وكما بين هذا التقرير، تتسم المساعدة التقنية وبناء القدرات على نحو متواصل بفائدة كبيرة في مساعدة سلطات المنافسة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية للتغلب على هذه التحديات من أجل مساعدة البلدان المتلقية على بناء إطار للمنافسة يتسم بالفعالية والكفاءة.